

CWS/14/20

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 30 سبتمبر 2026

اللجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير)

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 23 إلى 27 نوفمبر 2026

تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن ممارسات الاستشهاد فيما يتعلق بمعلومات البراءات

وثيقة من إعداد الأمانة

ملخص

1. حللت الأمانة نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن ممارسات الاستشهاد في مكاتب الملكية الفكرية وتقدم نتائجها للنظر فيها. وفي ضوء هذا التحليل، تقترح الأمانة إنشاء مهمة جديدة لإعداد اقتراح مراجعة ضرورية لمعيار الويبو ST.14 وإعادة إنشاء فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.14 للتعامل مع المهمة الجديدة.

معلومات أساسية

2. في الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير)، قدمت فرقة العمل المعنية بالجزء 7 استبيان استقصائي منقحا بشأن ممارسات الاستشهاد في مكاتب الملكية الفكرية، بهدف تحديث الجزء 7.9 من دليل الويبو بشأن المعلومات والوثائق المتعلقة بالملكية الفكرية (انظر الوثيقة CWS/13/5). واستعرضت لجنة المعايير مشروع الاستبيان وتنقيحه من خلال إدراج تحديثات تحريرية، وتوضيح بعض الأسئلة، وإدخال بند 8 جديد يتناول الاستشهاد بالوثائق المترجمة آليا (انظر الوثيقة [CWS/13/5-ANNEXII-REV](#)).

3. ووافقت لجنة المعايير، في الدورة نفسها، على استبيان الدراسة الاستقصائية المنقح وطلبت من الأمانة إصدار تعميم تدعو فيه مكاتب الملكية الفكرية إلى الرد على الدراسة الاستقصائية، وتحديث الجزء 7.9 من دليل الويبو استنادا إلى نتائج الدراسة الاستقصائية. (انظر الفقرات من 30 إلى 40 من الوثيقة [CWS/13/33](#)).

نتائج الدراسة الاستقصائية

4. في مارس 2026، أصدرت الأمانة التعميم [C.CWS.205](#)، ودعت مكاتب الملكية الفكرية إلى المشاركة في الدراسة الاستقصائية بشأن ممارسات الاستشهاد في مكاتب الملكية الفكرية. وأجري الاستطلاع في الفترة من مارس إلى يونيو 2026.

5. ورد على الدراسة الاستقصائية خمسة وخمسين مكتباً أو منظمة، منها 51 مكتباً من الدول الأعضاء التالية: أستراليا (AU)، النمسا (AT)، بيلاروس (BY)، بلجيكا (BE)، البرازيل (BR)، بلغاريا (BG)، كندا (CA)، شيلي (CL)، الصين (CN)، كرواتيا (HR)، كوبا (CU)، تشيكيا (CZ)، الدنمارك (DK)، مصر (EG)، إستونيا (EE)، فنلندا (FI)، فرنسا (FR)، جورجيا (GE)، ألمانيا (DE)،

هنغاريا (HU)، الهند (IN)، أيرلندا (IE)، إسرائيل (IL)، اليابان (JP)، كينيا (KE)، ليبريا (LR)، ليتوانيا (LT)، مدغشقر (MG)، المكسيك (MX)، نيوزيلندا (NZ)، النرويج (NO)، باراغواي (PY)، بيرو (PE)، بولندا (PL)، البرتغال (PT)، جمهورية كوريا (KR)، جمهورية مولدوفا (MD)، الاتحاد الروسي (RU)، المملكة العربية السعودية (SA)، صربيا (RS)، سنغافورة (SG)، سلوفاكيا (SK)، سلوفينيا (SI)، جنوب أفريقيا (ZA)، إسبانيا (ES)، السويد (SE)، سويسرا (CH)، تايلند (TH)، تركيا (TR)، المملكة المتحدة (GB)، الولايات المتحدة الأمريكية (US)؛ والمنظمات الأربع التالية: المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EA)، المكتب الأوروبي للبراءات (EP)، المكتب الدولي للويو (IB)، مكتب الاتحاد الأوروبي للأصناف النباتية (QZ).

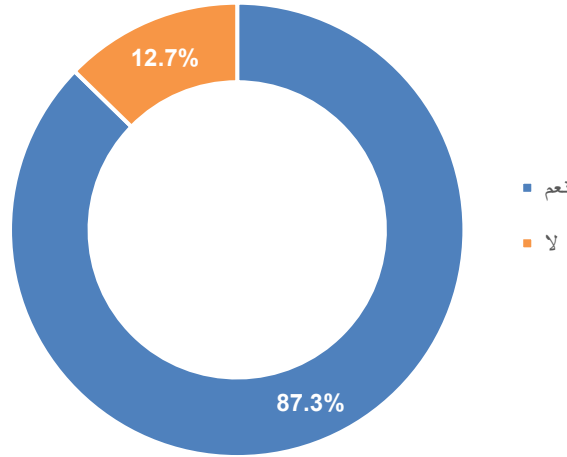
6. وعند إعداد هذه الوثيقة، تعد الأمانة النتائج المجمعة والردود الفردية على هذه الدراسة الاستقصائية لأغراض النشر في الجزء 7.9 من دليل الويبو.

تحليل الدراسة الاستقصائية

7. تقدم الأمانة أدناه تحليل الردود على الدراسة الاستقصائية الواردة لتنظر فيها لجنة المعايير.

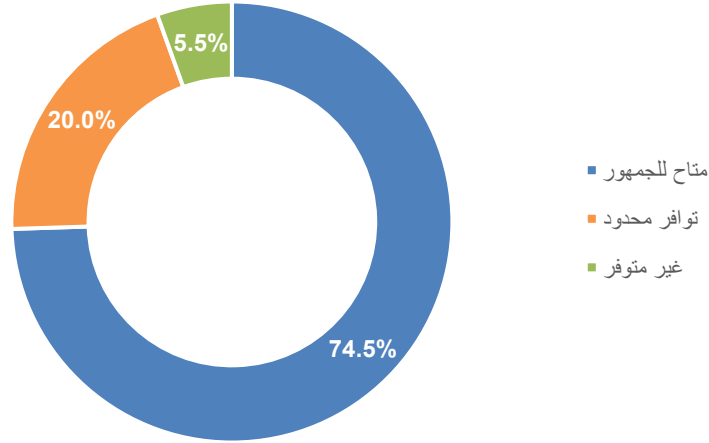
توافر مراجع الاستشهاد

8. فيما يتعلق بنشر مراجع الاستشهاد، أشار 48 مجيباً من بين 55 مجيباً (87.3 في المائة) إلى أنهم ينشرون إشارات الاستشهاد المرتبطة بوثائق البراءات الخاصة بهم، في حين أشار 7 مجيبين (12.7 في المائة) إلى أنهم لا يقومون بذلك. يعرض الشكل 1 هذه النتائج.



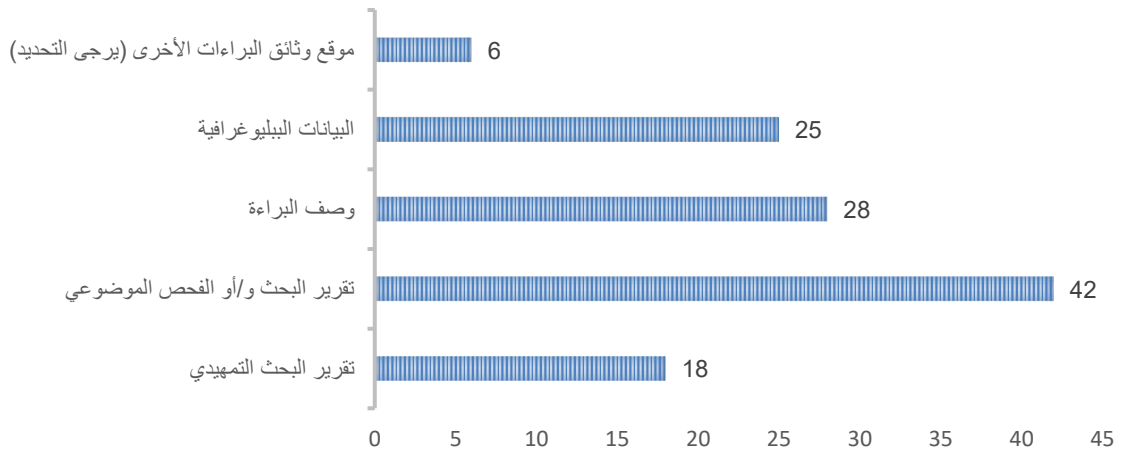
الشكل 1: نشر مراجع الاستشهاد

9. من بين المكاتب التي تنشر إشارات الاستشهاد، أكد 41 مجيباً (74.5 في المائة) أن مراجع الاستشهاد متاحة بالكامل للجمهور، في حين أفاد 11 مجيباً (20 في المائة) بأن التوافر محدود وغالباً ما يقتصر على مودعي الطلبات، وهو متاح فقط بناءً على الطلب، أو يقتصر على مراحل معينة من دورة حياة الطلب (على سبيل المثال، توافر طلبات البراءات وليس نماذج المنفعة، أو العكس). أبلغ المستجيبون الثلاثة المتبقون (5.5 في المائة) أن مراجع الاستشهاد غير متاحة على الإطلاق. يعرض الشكل 2 هذه النتائج.



الشكل 2: توافر مراجع الاستشهاد المنشورة للجمهور

10. أفيد بأن مراجع الاستشهاد كثيراً ما ترد في تقارير البحث و/أو الفحص الموضوعي (42 مجيباً)، يليه وصف البراءات (28 مجيباً)، والبيانات الببليوغرافية (25 مشاركاً)، وتقارير البحث التمهيدي (18 مجيباً). وحدد عدد أقل من المستجيبين مواقع أخرى، منها ملاحظات الغير وردود المودع على شروط الكشف عن العمل. يشير هذا التوزيع إلى أن معلومات الاستشهاد تنشأ على نطاق واسع خلال تقرير البحث في الفحص ولكنها لا تتاح دائماً كجزء من المعلومات الببليوغرافية في صفحة غلاف منشور البراءة. يعرض الشكل 3 هذه النتائج.



الشكل 3: مواقع إشارات الاستشهاد في وثائق البراءات

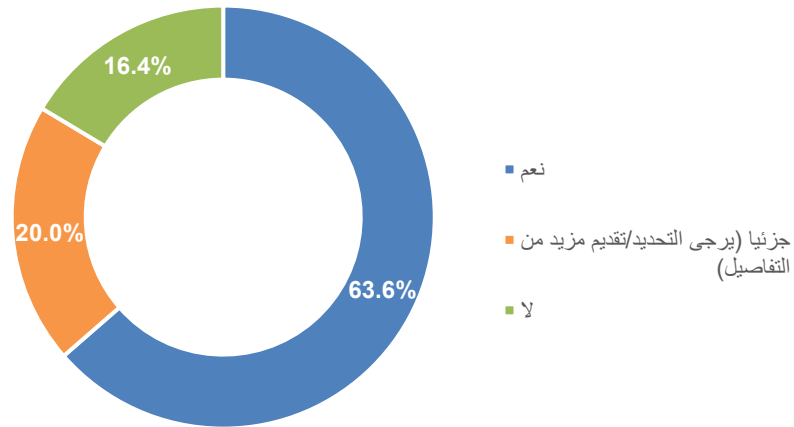
11. عندما ترد إشارات الاستشهاد في صفحة غلاف منشور البراءة، أكد 40 في المائة من المجيبين أن هذه الإشارات مدرجة تحت الرمز (56)، في حين أشار 29.1 في المائة من المجيبين إلى أن ذلك لا ينطبق على ممارساتهم، وأشار 29.1 في المائة من المجيبين إلى أن إشارات الاستشهاد غير مدرجة في هذا الرمز. في حين أشار 1 مجيب (1.8 في المائة) إلى أن الرمز (56) غير مدرج دائماً.

12. وبالنسبة للمكاتب التي تنشر إشارات الاستشهاد في مواقع خارج وثيقة البراءة نفسها، كان الملف الإلكتروني أو الملف الإلكتروني قابلاً للتطبيق على 20 مجيباً، يليه المعلومات الموجزة القائمة على الإنترنت (11 مشاركاً) والوثائق المنفصلة مثل تقارير البحث المخصصة (10 مجيبين). وأشار العديد من المجيبين أيضاً إلى الأدوات الخارجية، بما في ذلك قواعد بيانات البراءات الوطنية أو الإقليمية، كمواقع يمكن فيها بالإضافة إلى ذلك استشارة إشارات الاستشهاد.

13. وتشير الردود إلى أن الروابط التشعبية ليست بعد سمة قياسية لخدمات الاستشهاد على الإنترنت بين المكاتب التي شملتها الدراسة الاستقصائية. وأفاد 14 مجيباً فقط بأن مكتبهم يشمل وصلات تشعبية بالمقارنة مع 20 مجيباً لا يفعلون ذلك. اعتبر 21 مجيباً آخر السؤال غير القابل للتطبيق، الذي يمثل أكبر فئة استجابة. وتظهر هذه النتائج مجتمعة أن الربط المباشر متاح في أقلية فقط من المكاتب وأن هناك اختلافات كبيرة لا تزال قائمة في كيفية عرض إشارات الاستشهاد والنفاد إليها عبر الإنترنت. وتؤكد التعليقات المفصلة أنه في حال توفير روابط تشعبية، فإنها تدمج عموماً في منصات معلومات البراءات المعمول بها وقد تؤدي مباشرة إلى أدبيات البراءات أو الوثائق غير المتعلقة بالبراءات أو السجلات ذات الصلة. ومع ذلك، فإن التنفيذ متفاوت: وتوفر بعض المكاتب روابط فقط في تقارير أو قواعد بيانات محددة، بعضها يشمل URLs دون إتاحتها بشكل روتيني، ويقيد البعض الآخر المعلومات الاستشهاد بالملفات الإلكترونية أو السجلات الورقية أو المستخدمين المصرح لهم بالنفاد المصرح به. وبالتالي تشير النتائج إلى الحاجة إلى مزيد من الاتساق في ممارسات الربط المباشر من أجل تحسين النفاد المباشر إلى المواد المستشهد بها وتعزيز إمكانية استخدام معلومات الاستشهاد للجمهور.

14. وتبين الردود على الدراسة الاستقصائية أن المكاتب التي شملتها الدراسة الاستقصائية غير متاحة على نطاق واسع للمعلومات الاستشهادية. أشار 10 مجيبين فقط (18.2 في المائة) إلى أنهم يبلغون المستخدمين بوثائق البراءات المستشهدة بالوثيقة التي يجري الاطلاع عليها، في حين لم يقدم 36 مجيباً (65.5 في المائة) هذه المعلومات ورأى تسعة مجيبين (16.4 في المائة) أن السؤال غير قابل للتطبيق. تشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من أن الاستشهادات الآجلة يمكن أن تدعم تتبع حالة التقنية الصناعية السابقة وتحليل التأثير اللاحق لوثيقة البراءة، لا تزال هذه الخاصية متاحة في عدد محدود فقط من المكاتب. وأفاد 13 مجيباً فقط (23.6 في المائة) بأن هذه الوصلات تحيل إلى الوثائق المستشهد بها، في حالة الاستشهادات الآجلة، في حين أن 42 مجيباً (76.4 في المائة) لا يفعلون ذلك. ويشير ذلك إلى أن شبكة الاستشهاد المتاحة للجمهور، على الصعيد الدولي، لا تزال واسعة الاتجاه إلى حد كبير، وتعقبها من وثيقة معينة إلى حالة التقنية الصناعية السابقة المستشهد بها، ولكنها نادراً ما تحيل من وثيقة إلى الوثائق التي استشهد بها لاحقاً.

15. أبلغت أغلبية كبيرة من المجيبين، 35 (63.6 في المائة)، عن الامتثال الكامل لمعيار الويبو ST.14، في حين أفادت 11 (20.0 في المائة) بالامتثال الجزئي للمعيار 9 (16.4 في المائة). يعرض الشكل 4 هذه النتائج. علاوة على ذلك، تشير التعليقات الواردة في الردود إلى أن الامتثال الجزئي ينبع عموماً من ثغرات محددة ومحدودة بدلاً من الخروج على المعيار بشكل عام. وينطوي الامتثال الأكثر شيوعاً على تطبيق معيار الويبو ST.14 على الاستشهادات المشار إليها في تقارير البحث الدولي. وأفاد المجيبون الآخرون بأن بعض العناصر المحددة، مثل بعض الفقرة أو العناصر أو رموز الفئات أو حقول أسماء المودعين، مع الامتثال بطريقة أخرى لمعيار الويبو ST.14، أو وجود ممارسات للاستشهاد تكون مماثلة وظيفياً لمعيار الويبو ST.14.

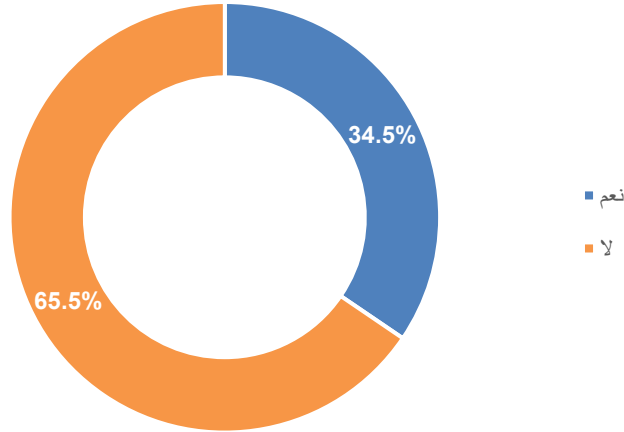


الشكل 4: الامتثال لمعيار الويبو ST.14

16. من بين 35 من المجيبين على الامتثال الكامل، تشير بعض التعليقات إلى أن الالتزام إلزامي بموجب القواعد المحلية، في حين لاحظ آخرون الامتثال الصارم لعناصر معينة فقط، مثل مؤشرات الفئة والتحديد الجغرافي، أو تنفيذ معيار الويبو ST.14 المختار دون توسيع نطاق جميع الأنساق المشمولة بالمعيار. ويشير ذلك إلى أن التمييز بين الامتثال "الكامل" و "الجزئي" ليس واضحاً دائماً، وأن النظر في عناصر بيانات محددة قد يكشف عن مزيد من التباين في الممارسة عن الأرقام الرئيسية المقترحة.

17. أشار 34.5 في المائة فقط من المجيبين إلى أنهم يوفران للجمهور العام معلومات عن الذين اقترحوا أو قرروا إدراج إشارة مرجعية معينة (على سبيل المثال، التمييز بين الاستشهادات التي اقترحها مودع الطلب وتلك التي حددها الفاحص). يعرض الشكل 5 هذه النتائج. وفي حال تقديم هذه المعلومات، كثيراً ما ترد في تقرير البحث. و/أو الفحص الموضوعي (16 مجيباً). إضافة إلى تقرير

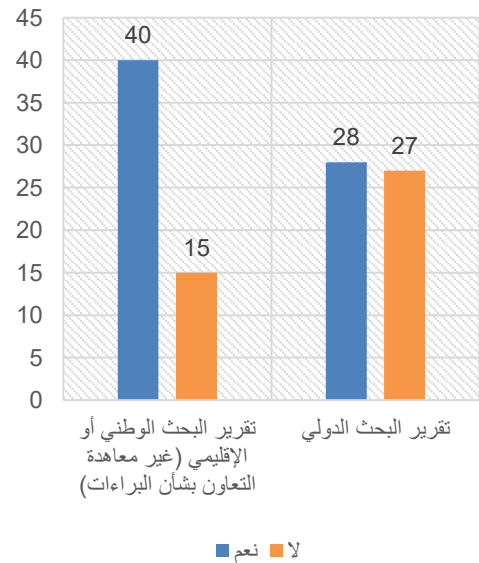
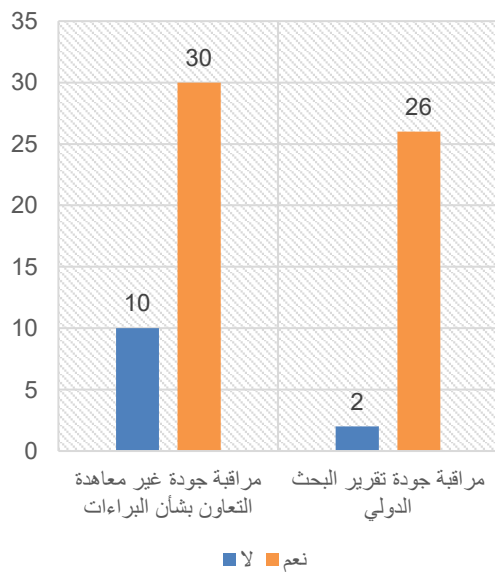
البحث و/أو الفحص الموضوعي، تم الاطلاع أيضا على المعلومات المرجعية المستشهد بها في الصفحة الأولى من وثيقة البراءة (6 مجيبين) وفي تقرير البحث التمهيدي (6 مجيبين)، في حين أفاد عدد أقل من المجيبين بأنه يمكن العثور على هذه المعلومات في أماكن أخرى من وثيقة البراءة، وإن لم تكن على الصفحة الأولى (4 مجيبين)، أو من خلال موارد أخرى بأكملها (4 مجيبين).



الشكل 5: توافر المعلومات عن مصدر مراجع الاستشهاد

معلومات تقارير البحث

18. فيما يتعلق بإعداد المحاضرين لإدارة البحث الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، أشار 28 مجيباً (50.9 في المائة) إلى أنهم يعملون لإدارة البحث الدولي، في حين أشار 27 مجيباً (49.1 في المائة) إلى أنهم لا يعملون لإدارة البحث الدولي. فيما يتعلق بتقارير البحث الوطنية أو الإقليمية الخاصة بالمكاتب، يعد 40 مجيباً (73 في المائة) منهم في حين أن 15 مجيباً (27 في المائة) لا يعدون. يعرض الشكل 6 هذه النتائج. ومن بين القائمين على إعداد التقارير، يحتفظ 26 من أصل 28 من المنظمات المشاركة (93 في المائة) بمراقبة الجودة على إشارات الاستشهاد في حين لا يوجد 2 من المجيبين (7 في المائة). وفيما بين المكاتب التي تعد تقارير بحث وطنية أو إقليمية محددة، أبلغت الغالبية العظمى عن ممارسات مراقبة الجودة المتعلقة بإشارات الاستشهاد، حيث أكد 30 مجيباً وجود آليات رسمية لمراقبة الجودة، بالمقارنة مع 10 مجيبين يشيرون إلى عدم وجود ضوابط من هذا القبيل. يعرض الشكل 7 هذه النتائج. تشير النتائج إلى أنه بصرف النظر عما إذا كان تقرير البحث قد أعد كتقرير بحث دولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات أو كتقرير بحث وطني/إقليمي، فإن غالبية المكاتب التي تعد تقارير البحث هذه قد نفذت عمليات رسمية لمراقبة جودة إشارات الاستشهاد.



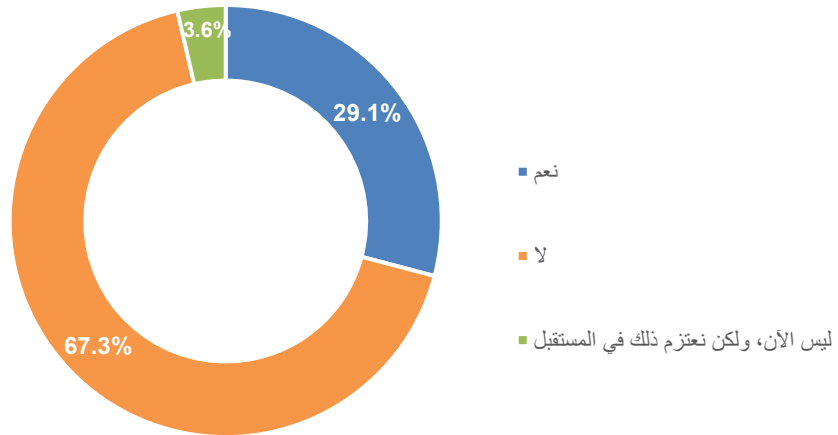
الشكل 6: إعداد تقارير البحث رقم 7: مراقبة جودة مراجع الاستشهاد

19. فيما يتعلق بإدراج النسخ عبر الإنترنت في الاستشهادات الصادرة عن المحاضرين، فإن 7 من البلدان الثمانية والعشرين المشاركة على الدوام تشمل تلك الأسماء، 4 منها على الإطلاق، والأكثر شيوعاً في بعض الأحيان عند الاستشهاد بالأدبيات غير المتعلقة بالبراءات. بالنسبة لتقارير البحث الوطنية أو الإقليمية الخاصة بكل مكتب، فإن الأرقام المقابلة لها 16 دائماً بما فيها الأرقام، و5 حالات على الإطلاق، و19 في بعض الأحيان. وفيما يتعلق بأدوات تعريف الوثائق الفريدة من نوعها، فإن 13 من المجيبين يستخدمونها دائماً، 4 على الإطلاق، و11 في بعض الأحيان؛ وبالنسبة للتقارير الوطنية، فإن الأرقام هي 15 دائماً، 13 مجيباً، و12 في بعض الأحيان.

20. من بين أدوات تعريف الوثائق الفريدة المستخدمة، كان معرف الهدف الرقمي هو الأكثر شيوعاً، وهو ما أشار إليه 23 من المجيبين على الاستبيان و25 من المجيبين على التقارير الوطنية، يليه التصنيف الدولي للبراءات (ISBN) والISSN، الذي أشار إليه 21 من المجيبين على التوالي. وأفادت المكاتب بأن الاختلافات بين تقديم تقارير البحث الدولي وغيرها من استشهادات البحث هي اختلافات طفيفة بوجه عام، فيما يتعلق باللغة، وأشكال التاريخ، وإدراج معلومات أسرة البراءات أو معلومات التصنيف.

إدارة مراجع الاستشهاد

21. فيما يتعلق بوضع إشارات الاستشهاد، فإن 7 مجيبين (12.7 في المائة) يضيفون حالياً الإشارات؛ وليس 42 مجيباً (76.4 في المائة) غير قادرين على ذلك؛ ويعتزم 6 مجيبين (10.9 في المائة) القيام بذلك في المستقبل. ومن بين هؤلاء المجيبين الستة، أشار 3 مجيبين إلى الإطار الزمني المستهدف المحدد في 2027-2028، ويعتزم المدعى عليه إضافة مبالغ خلال ثلاث سنوات، وليس لدى البلدان المجيبة المتبقية أي خطط ملموسة. وفيما يتعلق بالسؤال إذا كانت لدى المكاتب قاعدة بيانات مركزية تحتوي على عناصر بيانات الاستشهاد بالاستشهاد، فإن 16 مجيباً (29.1 في المائة) يحتفظون بواحد؛ ولكن 37 مجيباً (67.3 في المائة) لا يعتزم إنشاء قاعدة بيانات واحدة في المستقبل (67.3 في المائة). يعرض الشكل 8 هذه النتائج.



الشكل 8: قاعدة بيانات مركزية تحتوي على تحديد مرجعي للاستشهاد

22. من بين المكاتب التي تحتفظ بقاعدة بيانات مركزية لبيانات التعرف على الاستشهاد بالاستشهاد، تختلف الهياكل اختلافاً كبيراً. تستخدم بعض المكاتب معيار الويبو ST.36 كنسق مشترك لتبادل البيانات، بينما يستخدم البعض الآخر قواعد البيانات النسبية (في بعض الحالات بالاقتراح مع معيار الويبو ST.36 لأغراض تبادل البيانات)، ويعمل واحد على الأقل من المستجوبين على تطبيق نسق قاعدة بيانات داخلية مسجلة الملكية تغذية تدفقات البيانات المحولة من معايير الويبو ST.36 أو ST.96 أو أنساق الوثائق غير المتعلقة بالبراءات المسجلة الملكية. من المكاتب التي تحتفظ بقاعدة بيانات مركزية من هذا القبيل، أكد 13 مجيباً فقط أن المعلومات الواردة فيه قابلة للتبادل من الناحيتين التقنية والقانونية مع المكاتب الأخرى، مما يمثل قيداً كبيراً على قابلية التشغيل البيئي الدولي لبيانات الاستشهاد.

23. وتمشيا مع هذه النتيجة، أكد 32.7 في المائة فقط من المجيبين أن مراجع الاستشهاد يمكن البحث فيها من قبل الجمهور العام، مما يعني أنه يمكن للمستخدم البحث عن نص عناصر البيانات التي تحدد الوثيقة أو المرور المستشهد بها. وأشار 10.9 في المائة كذلك إلى أن هذه الإمكانية متاحة فقط في ظروف محدودة (مثل استشهادات البراءات فقط، أو بالنسبة للأوصاف ولكن ليس في تقارير الفحص أو العروض المقدمة من الغير)، في حين أشارت الأغلبية، 56.4 في المائة، إلى أن مراجع الاستشهاد لا يمكن البحث فيها من قبل الجمهور على الإطلاق.

المصدر الأصلي لوثائق البراءات المنشورة

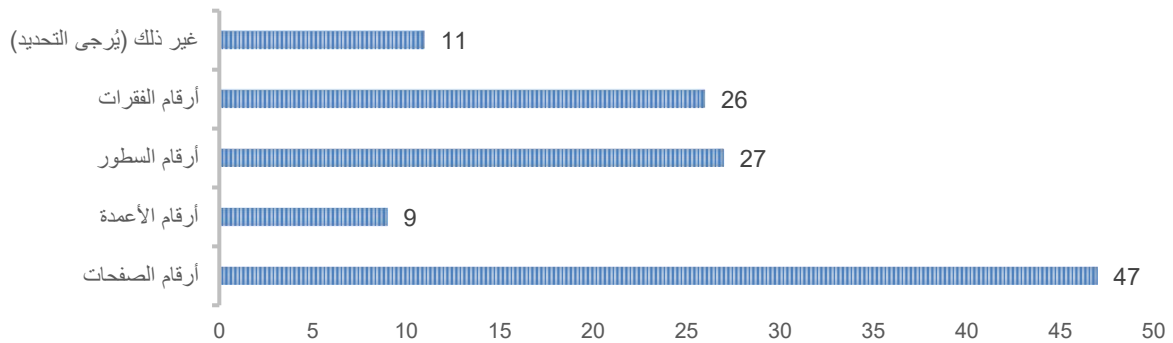
24. فيما يتعلق بالتسليم القانوني الأصلي (المصدر المرجعي) لطلبات البراءات المنشورة والبراءات الممنوحة، حددت الغالبية العظمى من المستجيبين موقعا على الإنترنت كمصدر موثوق (48 مجيبا لطلبات البراءات و 47 مجيبا للبراءات الممنوحة). ومع ذلك، تظل الورقة التسليم القانوني الأصلي في عدد كبير من الولايات القضائية (19 مجيبا للطلبات و 20 مجيبا للبراءات الممنوحة). وحدد عدد أقل من المستجيبين بالإضافة إلى ذلك خدمات النشر بالجملة (11 مجيبا للطلبات و 10 من المجيبين على البراءات الممنوحة) وواجهات برمجة التطبيقات (5 مجيبين على الطلبات و 7 مجيبين على البراءات الممنوحة) كمصادر موثوقة.

25. في الحالات التي يفضل فيها نسق معين للملفات (يبلغ 54.5 في المائة من المجيبين)، كان نسق PDF هو الأكثر تفضيلا (27 مجيبا)، يليه نسق (13 XML مجيبا)، وورق، وHTML، وTIFF، ونسق JSON التي استخدمتها أعداد أصغر من المجيبين. ويؤكد ذلك أنه على الرغم من الاستثمار المتزايد في البيانات المنظمة بنسق XML، يظل نسق PDF القائم على الصور هو النسق المهيمن لتقديم الترجمة القانونية الأصلية لوثيقة البراءة من الخارج.

26. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت المكاتب تستخدم مقدمي الخدمات التجارية لنشر وثائق البراءات، أفاد غالبية المجيبين (87.3 في المائة و 48 من المجيبين) أنهم لا يستخدمون مقدمي الخدمات التجارية لنشر وثائق البراءات، بالاعتماد بدلا من ذلك على الأنظمة والموارد الداخلية. أشار 7 مجيبين فقط (12.7 في المائة) إلى استخدام مقدمي الخدمات التجارية، مع تفاوت الترتيبات المحددة فيما بينها تبانيا كبيرا. وأفاد بأن استخدامات البائعين الخارجيين المبلغ عنها تشمل توليد ملفات بنسق XML من البيانات المالية التي لم تخضع للتعرف الضوئي على الحروف (OCR)، وبالتالي فهي لا تحتوي على نص مقروء آليا، وتستخدم منصات تجارية لتوسيع نطاق وظائف النشر، وتكمل أدوات البحث الوطنية بالخدمات التجارية لنشر الطلبات المقبولة والبراءات الممنوحة، وخدمات التطوير في أنظمة النشر في الجريدة.

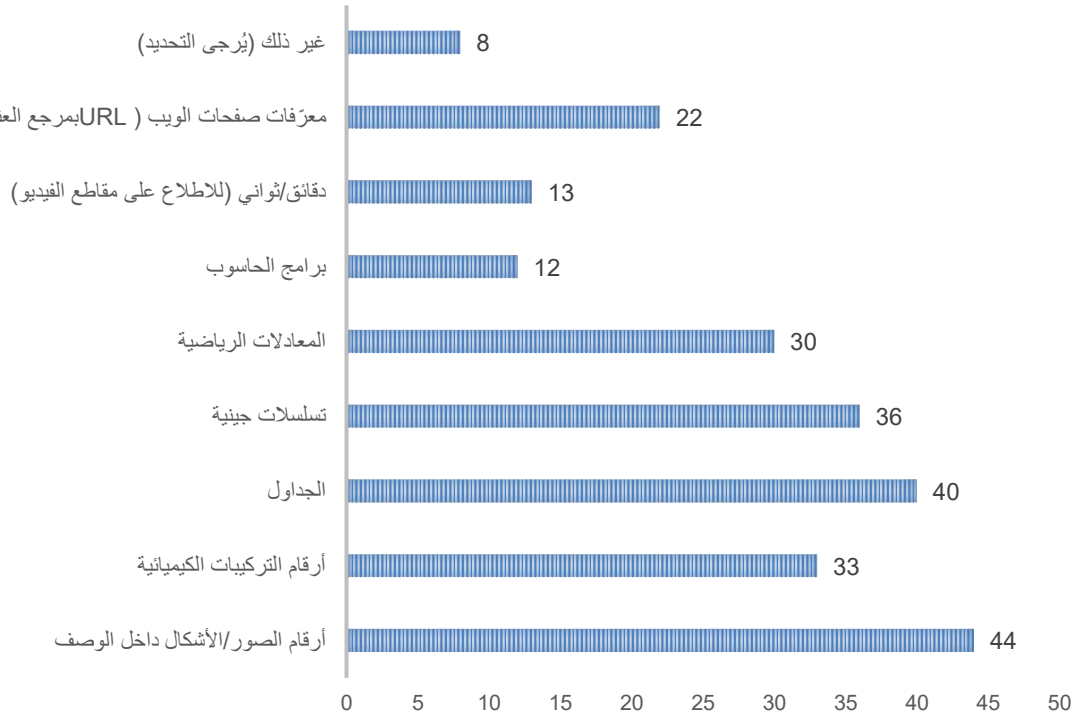
توافر أدوات تعريف المواقع

27. فيما يتعلق بالمعرفات المستندة إلى النصوص، تبين أن أرقام الصفحات تظهر على نحو مثير للدهشة باعتبارها الوسيلة الأكثر استخداما لتحديد المواقع، والموجودة في الوثائق المنشورة المكونة من 47 مجيبا (85.5 في المائة)، مما يعكس دورها الطويل الأمد بوصفها آلية عالمية ومبسطة للإحالة إلى المراجع. واستخدمت أيضا الأرقام الواردة في الفقرة (26 مجيبا) والأرقام الشبكية (27 مجيبا). العمود، على النقيض من ذلك، 9 مكاتب فقط. يعرض الشكل 9 هذه النتائج. وعلى وجه الخصوص، أوضح العديد من المجيبين أن بعض أدوات التعريف لا توجد إلا في بيانات لغة الترميز الموسعة (XML) وهي غائبة عن عمليات التسليم بنسق PDF، مما يعزز الاستنتاج السابق الذي مفاده أن نسق XML ونسق PDF كثيرا ما يصرف في مستوى الدقة الهيكلية، مع توفير لغة الترميز الموسعة (XML) لعلامات المواقع القابلة للقراءة آليا، والتي لا تنعكس دائما في الوثيقة القانونية المنشورة خارجيا.



الشكل 9: استخدام أدوات تعريف المواقع القائمة على النصوص في وثائق البراءات المنشورة

28. فيما يتعلق بالعناصر غير النصية في الجزء الخاص بالوصف من وثيقة البراءة المنشورة، كانت أرقام الصور/الأرقام شاملة تقريبا (44 مجيبا)، تليها الجداول (40 مجيبا) والتسلسلات الجينية (36 مجيبا)، مما يشير إلى أن هذه العناصر تعامل كعناصر معيارية ومتوقعة في وصف البراءات في معظم الولايات القضائية. وحظيت المعادلات الرياضية (30 مجيبا) وأرقام التركيبة الكيميائية (33 مجيبا) بدعم واسع النطاق. كانت أدوات تعريف البرامج الحاسوبية (12 مجيبا) والطوابع الزمنية للفيديو عبر الدقائق والثانية (13 مجيبا) أقل شيوعا بشكل ملحوظ، مما يعكس حدوث حالات نادرة نسبيا من هذا المحتوى في أوصاف البراءات بدلا من الافتقار إلى القدرة التقنية على الرجوع إليها. وأبلغ 22 مجيبا عن معرفات الصفحة الإلكترونية (URL التي تحمل عنوان/قسم)، وتبين نتيجة مثيرة للاهتمام أن معظم عمليات البحث عن الوثائق موجودة على الإنترنت؛ غير أن العديد من المجيبين أشاروا إلى أن وجود هذه المعرفات يتوقف كليا على ممارسات الاستشهاد بالمواد وليس على أي ممارسة مفروضة على المكاتب. يعرض الشكل 10 هذه النتائج.



الشكل 10: استخدام أدوات تعريف العناصر غير النصية في أوصاف البراءات

تفاصيل الفقرة

29. يستخدم 25 مجيباً (45.5 في المائة) ترقيم الفقرات، في حين أن الأغلبية (54.5 بالمائة) لا تنفذ هذه السمة. في حال استخدام أرقام الفقرة، ينتجها أساساً المودع أو المخترع (17 مجيباً) وليس من قبل المكتب نفسه (4 مجيبين) أو ناشر خارجي (4 مجيبين)، مما يشير إلى أن ترقيم الفقرات يعامل عموماً كجزء من مسؤولية الصياغة التي يتحملها المودع بدلاً من التعامل مع معيار الشكل الذي يتحكم فيه المكتب. وأشار العديد من المجيبين إلى أن الترتيب لا ينشأ تلقائياً من خلال أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو أدوات تحويل الوثائق، مما يعكس اتجاهها متزايداً نحو أتمتة هذه المهمة أثناء معالجة الوثائق بدلاً من الاعتماد على الإدراج اليدوي.

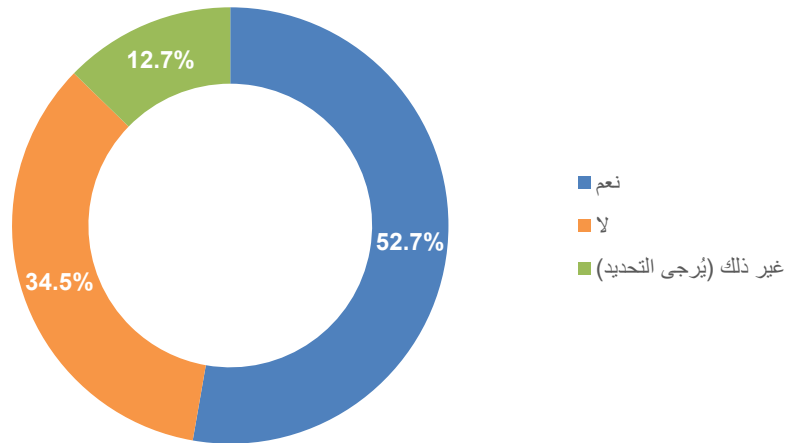
30. وتختلف أيضاً عملية إعادة حساب أرقام الفقرة بعد التعديل اختلافاً كبيراً بين المكاتب. ويعاد 13 مجيباً إلى الفقرات على وجه التحديد عند إجراء التعديلات، في حين أعاد 9 مجيبين الترتيب تماماً خلال عملية النشر نفسها. ويسلط هذا الاختلاف الضوء على نقطتين مختلفتين من حيث الأساس: تعامل بعض المكاتب ترقيم الفقرات كسمة ديناميكية تحدث في جميع مراحل الملاحقة القضائية، بينما تطبق بعض المكاتب ذلك الترتيب بعد النشر الرسمي فقط. وبالمثل، عند تناول كيفية التعامل مع الفقرات المعدلة، كانت الردود مجزأة إلى حد كبير، حيث أن إعادة ترقيم الفقرات اللاحقة (10 مجيبين) هي النهج الأكثر شيوعاً، تليها أساليب أقل تنظيماً مثل إدراج فقرات مرقمة (مثلاً، 0008A) أو إدراج نص معدل في الفقرات الحالية.

31. قدم عدد كبير من المجيبين (12) ردود "أخرى" متميزة، مما يؤكد الافتقار إلى الممارسة الدولية المنسقة ويؤكد أن المسؤولية عن الحفاظ على اتساق الترتيب بعد التعديل تعود عادةً إلى المودع، حيث تؤدي المكاتب دوراً سلبياً أو إشرافياً إلى حد كبير.

32. وفيما يتعلق بمعاملة الفقرات الطويلة، كان الرد شبه الإجماعي هو عدم تطبيق أي معاملة خاصة، مع تأكيد العديد من المستجيبين صراحة أنه لا يوجد أي قيد على طول الفقرة أو عدد الكلمات. وكان الاستثناء الملحوظ الوحيد هو ممارسة أحد المكاتب لترقيم كل سطر خامس، وهو نهج يبدو أنه انحرافاً معزولاً عن الممارسة الدولية المتسقة من ناحية أخرى من المجيبين على الدراسة الاستقصائية. ويشير هذا الاستنتاج إلى أن ترقيم الفقرات، على عكس الصفحة أو أدوات التعريف القائمة على الخط، يعامل على أنه سمة مرنة قائمة على المحتوى دون قيود زمنية رسمية، بما يتماشى مع المنشأ الذي يحركه مودع الطلب.

الاستشهاد بالوثائق بناءً على الترجمات الآلية

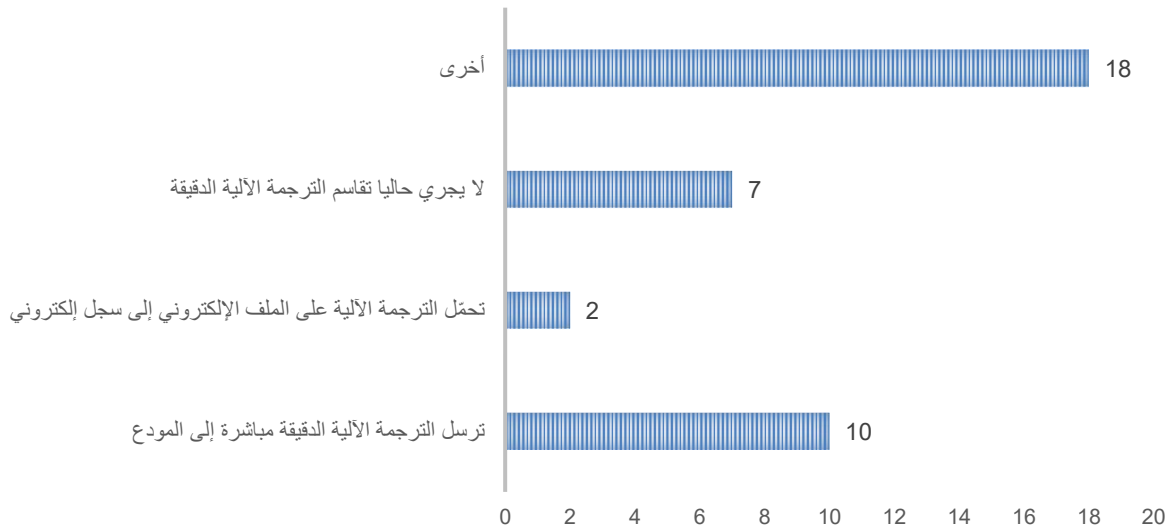
33. أشار حوالي نصف المجيبين، 52.7 في المائة، إلى أنهم يسمحون حالياً بالاستشهاد بوثائق الترجمة الآلية في تقارير البحث أو الفحص، في حين أن 34.5 في المائة لا تسمح بهذه الممارسة، وفي الجزء المتبقي، 12.7 في المائة، وصفت الحلول الفردية، مثل الوثائق المترجمة آلياً، بأنها مكتملة للوثيقة الأصلية أو لا يمكن استخدامها إلا لغرض إعلامي يمكن أن يدعم الفهم ولكنه لا يعتبر مصادر قانونية موثوقة. يعرض الشكل 11 هذه النتائج.



الشكل 11: الاستشهاد بوثائق الترجمة الآلية في تقارير البحث أو الفحص

34. في حال الاستشهاد بوثيقة بدون ترقيم، كشفت الدراسة الاستقصائية عن مجموعة واسعة من النهج لتحديد المرور ذي الصلة داخل الترجمة الآلية، بما في ذلك الإشارة إلى أرقام الصفحات والخط، أو عناوين القسم أو القسم الفرعي، وأرقام الأرقام، وأرقام المطالبات، أو، في بعض الحالات، الاستشهاد بالوثيقة بأكملها دون الإشارة إلى مقطع محدد. ووصف العديد من المجيبين الممارسة المتمثلة في السعي أولاً إلى تحديد المرور ذي الصلة في وثيقة اللغة الأصلية والإشارة إلى الترجمة الآلية فقط كمساعدة تكميلية، مما يعكس تفضيلها للوثيقة الأصلية باعتبارها النقطة المرجعية ذات الحجية كلما أمكن ذلك.

35. وفيما يتعلق بالنفاذ إلى الوثائق المترجمة آلياً، أشار 10 مجيبين إلى أن الترجمة الآلية المستشهد بها ترسل مباشرة إلى المودع، وأشار اثنان من المجيبين إلى أنه تم تحميله على ملف إلكتروني يمكن النفاذ إليه من خلال سجل إلكتروني. ومع ذلك، أشار 7 مستجيباً إلى أن الترجمة الآلية الدقيقة المستخدمة ليست مشتركة حالياً مع مودع الطلب على الإطلاق، ووصف 18 مجيباً آخر الترتيبات الأخرى الأكثر محدودية، مثل تقاسم الترجمة بناء على الطلب أو الاعتماد على قدرة المودع على النفاذ بشكل مستقل إلى أداة الترجمة ذاتها التي يستخدمها الفاحص (على سبيل المثال، عندما يعتمد كلاهما على نفس منصة البحث المتاحة للجمهور). يعرض الشكل 12 هذه النتائج.

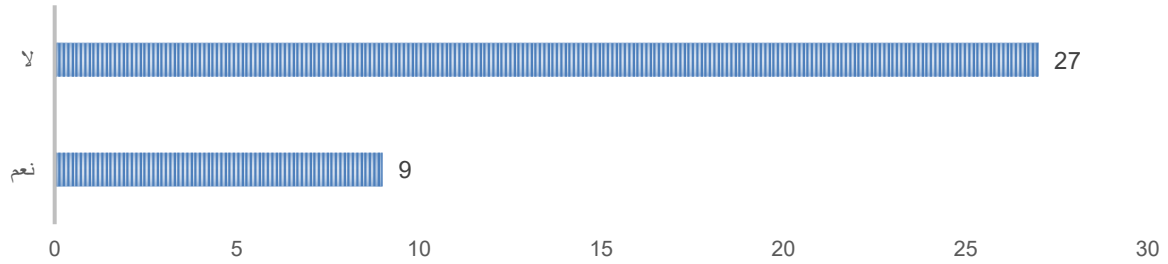


الشكل 12: نفاذ مودع الطلب إلى الوثائق المستشهد بها المترجمة آلياً

36. فيما يتعلق بتخزين الوثائق المترجمة آلياً التي يستخدمها الفاحصون، أكدت غالبية المجيبين (28 من 36 و 77.8 في المائة) أنهم يحتفظون بهذه الترجمات في شكل ما، رغم أن الممارسات تختلف كثيراً عن إمكانية النفاذ. فإن عدداً قليلاً فقط من المكاتب يجعل هذه الترجمات متاحة للجمهور، في حين أن الغالبية تقيد النفاذ إلى الاستخدام الداخلي فقط. لم يبلغ عدد أقل من المستجوبين عن تسجيل الترجمات الآلية على الإطلاق. ويشير هذا النمط إلى أنه على الرغم من أن معظم المكاتب تقرر بالحاجة إلى الحفاظ على

الترجمة الآلية الدقيقة المستشهد بها أثناء الفحص، لا يزال هناك تردد كبير في إتاحة هذه الترجمة للجمهور. ومن المرجح أن يعزى ذلك إلى الشواغل المتعلقة بجودة الترجمة أو المسؤولية أو الوضع غير الرسمي للترجمات الآلية كأداة بحث وليس وثيقة رسمية.

37. وفيما يتعلق بمسألة نسق الاستشهاد، أفاد الغالبية العظمى من المجيبين (27 من 36، و75 في المائة) بعدم وجود نسق تفضيلي للإشارة إلى الترجمات الآلية في تقارير البحث أو الفحص، مما يشير إلى أن هذا لا يزال مجالاً غير موحد إلى حد كبير من الممارسة. من بين العدد الأصغر من المكاتب التي تتبع نهجاً مفضلاً، تختلف الأساليب من معايير الاستشهاد الرسمية المتوائمة مع اتفاقيات الويبو القائمة، إلى ملاحظات سياقية بسيطة مثل "انظر الترجمة الآلية"، إلى الإحالات المرجعية المستندة إلى الفقرة المنقولة إلى ترقيم الوثيقة الأصلية. وعلى وجه الخصوص، أشار أحد المستجوبين إلى أنه ينظر في تحول نحو الاستشهاد بالنص المترجم إلى الآلة مباشرة بدلاً من الإشارة إلى هيكل الوثيقة الأصلية، مما قد يشير إلى اتجاه ناشئ نحو مزيد من الشفافية في كيفية تقديم الأدلة المترجمة آلياً إلى المودعين. يعرض الشكل 13 هذه النتائج.

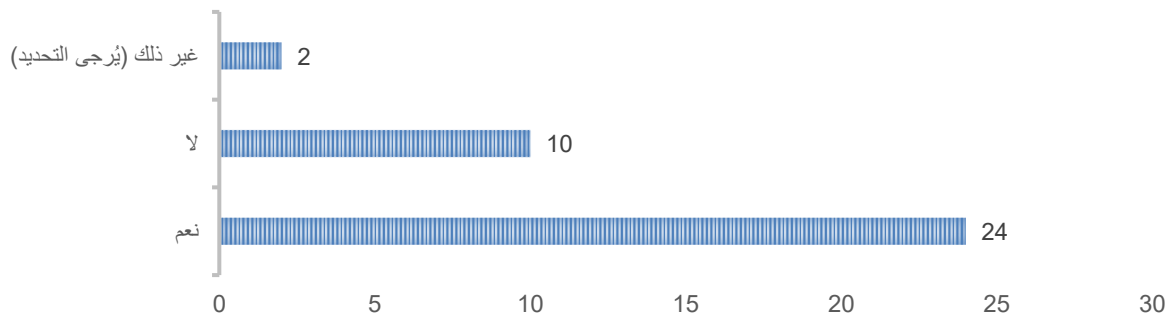


الشكل 13: نماذج الاستشهاد المفضلة للوثائق المترجمة آلياً

38. يبدو أن المنازعات المتعلقة بأهمية الاستشهادات المستندة إلى الترجمة الآلية نادرة، حيث بلغ عدد المجيبين الذين يبلغون عن هذه الحالات 4 مجيبين فقط، في حين لم تواجه الأغلبية الساحقة أي منها. وفي الحالات التي تنشأ فيها منازعات، فإنها تركز عادة على دقة الترجمة وإمكانية التأثير على التقييم الموضوعي لطلب البراءة.

39. وبناءً على الآراء المقسمة بشأن ممارسات الاستشهاد، أيد أغلبية المجيبين (22 من أصل 36، 61.1 في المائة) استحداث طريقة موحدة للإحالة إلى محرك الترجمة الآلية وتاريخ الترجمة في تقارير البحث الدولي. وعارضت أقلية بارزة (12 مجيباً، ثلث المجيبين) هذا التوحيد.

40. وفي مسألة ذات صلة، كان الدعم المقدم لمراجعة معيار الويبو ST.14 على وجه التحديد لمعالجة الاستشهاد بالترجمة الآلية استجابة أقوى، حيث وافق ثلثا المجيبين (24 من أصل 36) على هذا التنقيح، في حين عارض 10 مجيبين هذا التنقيح، وقدم 2 رداً مشروطاً. ويشير المستوى العالي من الدعم لمراجعة معيار الويبو ST.14 إلى أن المكاتب قد تكون أكثر راحة إزاء إضفاء الطابع الرسمي على إرشادات الاستشهاد من خلال معيار الويبو القائم والمُعترف به بدلاً من استحداث شرط جديد تماماً. ولا سيما اقتراح المدعى عليه بأن تأخذ أي مراجعة شكل توصيات غير ملزمة مع أمثلة توضيحية، بدلاً من أن تكون قاعدة إلزامية. يعرض الشكل 14 هذه النتائج.



الشكل 14: مراجعة معيار الويبو ST.14

الخطوات المقبلة المقترحة

41. يشير تحليل الدراسة الاستقصائية إلى أنه على الرغم من أن البيانات المرجعية للاستشهاد تنشأ على نطاق واسع أثناء عمليات الفحص، فإنها لا تزال غير منظمة إلى حد كبير ولا مركزية ولا يمكن البحث فيها علناً في شكل مقروء آلياً في معظم المكاتب المجيبة. ولذلك تقترح الأمانة المزيد من العمل لتعزيز استخدام أنساق بيانات الاستشهاد المنظمة واستكشاف جدوى توسيع نطاق إمكانية البحث العام في مراجع الاستشهاد.

42. وبالنظر إلى الغالبية العظمى من المكاتب المجيبة التي تؤيد مراجعة معيار الويبو ST.14 لتشمل توصيات بشأن الاستشهاد بالوثائق المترجمة آلياً، والأغلبية التي تدعم اتباع نهج موحد لتحديد محرك الترجمة الآلية وتاريخ الترجمة في تقارير البحث الدولي، تقترح الأمانة إعطاء الأولوية لهذه المسألة في مراجعة معيار الويبو ST.14.

43. من أجل تحقيق هذا الهدف، تقترح الأمانة إضافة مهمة جديدة، أي المهمة رقم 68، إلى برنامج عمل لجنة المعايير، مع الوصف التالي:

"ضمان إجراء التعديلات والتحديثات اللازمة على معيار الويبو ST.14 ودعم تنفيذ هذا المعيار."

44. تقترح الأمانة إعادة تنشيط فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.14 للتعامل مع المهمة رقم 68. توقفت فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.14 في الدورة الرابعة المجتمعة مجدداً للجنة المعايير في عام 2016، حيث تمت الموافقة على مراجعة معيار الويبو ST.14 في الدورة نفسها (انظر الفقرة 44 من الوثيقة [CWS/4BIS/16](#)).

45. ووفقاً للشؤون التنظيمية والنظام الداخلي الخاص للجنة المعايير، يرد في مرفق هذه الوثيقة موجز للمشروع يبين الخلفية والأهداف والفوائد المتوقعة.

46. وإذا وافقت لجنة المعايير على إعادة تنشيط فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.14، فإنها تدعى إلى ترشيح المشرف على فرقة العمل ومطالبة فرقة العمل بتقديم اقتراح لمراجعة معيار الويبو ST.14 في دورتها الخامسة عشرة. ومن ثم، يقترح أن تطلب لجنة المعايير من الأمانة إصدار تعميم يدعو أعضائها ومراقبيها إلى ترشيح خبراء متخصصين، ويفضل أن يكون لديهم خبرة في فحص البراءات.

47. وإنّ لجنة المعايير مدعوة إلى:

(أ) الإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة؛

(ب) والنظر في تحليل الدراسة الاستقصائية الوارد في الفقرات من 7 إلى 40 والموافقة عليه والموافقة على نشرها في دليل الويبو؛

(ج) والنظر في إنشاء المهمة رقم 68 في برنامج عمل لجنة المعايير والموافقة عليه، على النحو المشار إليه في الفقرة 43 أعلاه؛

(د) والنظر في الوصف المقترح للمهمة رقم 68 والموافقة عليه، على النحو المبين في الفقرة 43 أعلاه؛

(هـ) والنظر في إعادة تفعيل فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.14 والموافقة عليها، وترشيح المشرف على فرقة العمل، وإسناد المهمة رقم 68 إليه، على النحو المشار إليه في الفقرتين 44 و46 أعلاه؛

(و) والطلب من الأمانة أن ترسل تعميماً يدعو فيه الأعضاء والمراقبين إلى ترشيح خبراء متخصصين للانضمام إلى فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.14، على النحو المشار إليه في الفقرة 46 أعلاه.

[يلي ذلك المرفق]

مشروع إنشاء مهمة: مراجعة معيار الويبو ST.14

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

معلومات أساسية

1. يقدم معيار الويبو ST.14 مجموعة من التوصيات لعرض المراجع المستشهد بها أثناء البحث في البراءات وفحصها. ويدعم التسجيل المتسق للوثائق المتعلقة بالبراءات وغير المتعلقة بالبراءات، ويحدد المواضيع التي ينبغي أن تظهر فيها الإشارات المستشهد بها في وثائق البراءات أو تقارير البحث، ويحدد رموز الفئات التي تشير إلى صلتها بالاختراع المطالب بحمايته. وبالتالي يسهل المعيار ممارسات الاستشهاد بشكل أوضح وأكثر اتساقاً في النفاذ إلى معلومات حالة التقنية الصناعية السابقة عبر مكاتب الملكية الفكرية. ونشرت أحدث نسخة من معيار الويبو ST.14 ودخلت حيز النفاذ في مايو 2016.

2. في أكتوبر 2024، أثناء اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة التابع للإدارات الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (MIA)، ناقش المشاركون الاستشهاد بالوثائق بناء على الترجمات الآلية. واتفقوا على ضرورة التنسيق فيما يتعلق بكيفية الاستشهاد بهذه الوثائق ورفع العديد من القضايا التي يتعين حلها، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بنسخة من الترجمة وكيفية تحديد الجزء ذي الصلة من الوثيقة المترجمة. وكان أحد الحلول التي نوقشت هو مراجعة معيار الويبو ST.14 وتقديم سلسلة من التوصيات لحل هذه المشاكل (انظر الفقرات من 30 إلى 32 من الوثيقة PCT/MIA/1/11).

3. وجمع معلومات عن ممارسات الاستشهاد الحالية من قبل المكاتب، عممت الأمانة دراسة استقصائية على أعضاء لجنة المعايير في مارس 2026 من خلال التعميم CWS 205. وكشفت الدراسة الاستقصائية عن اختلاف كبير في كيفية قيام المكاتب بإنشاء معلومات الاستشهاد وعرضها وتبادلها ونشرها، بما في ذلك تلك التي ترجمت عبر أدوات الترجمة الآلية. على النحو الوارد في الوثيقة CWS/14/20، تنفذ معظم مكاتب البراءات المجيبة معيار الويبو ST.14 قدر الإمكان. وأيدت غالبية الردود مراجعة معيار الويبو ST.14 من أجل وضع شروط متسقة للاستشهاد بالوثائق المترجمة آلياً، بما في ذلك محرك الترجمة المستخدم وتاريخ الترجمة.

المشكلات التي تستلزم معالجتها

4. بما أن التكنولوجيا آخذة في التطور، فإن أنواع الوثائق التي يمكن لفاحص البراءات الرجوع إليها أثناء البحث في حالة التقنية الصناعية السابقة. لكي يظل معيار الويبو ST.14 وثيق الصلة، من الضروري النظر في كيفية الاستشهاد بأنواع جديدة من الوثائق، ولا سيما الوثائق غير المتعلقة بالبراءات. فيما يلي بعض الأمثلة على وثائق الوثائق غير البراءات التي لا يمكن الحصول عليها حالياً في إطار معيار الويبو ST.14 تشمل ما يلي:

(أ) الأسواق الإلكترونية، مثل Amazon أو Alibaba؛

(ب) وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال Tik-Tok أو LinkedIn؛

(ج) منتديات الدردشة على الإنترنت، على سبيل المثال، منتديات بناء عربات التخييم والمقطورات الترفيهية بنفسك (DIY).

5. ومن المسائل الأخرى التي يتعين تناولها الاستشهاد بالوثائق المترجمة آلياً. وقد تختلف نتائج الترجمة حسب أدوات الترجمة الآلية المستخدمة وتاريخ الترجمة. ومع ذلك، لا يحتفظ بنسخ من الترجمات باستمرار، ولا يوجد نظام مشترك لتكنولوجيا المعلومات يربط الترجمات بالوثائق الأصلية الخاصة بها، ولا يزال من الصعب الاستشهاد بمقاطع معينة من الوثائق المترجمة آلياً بطريقة موحدة.

6. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن معيار الويبو ST.14 قد صيغ في الأصل في وقت لم يكن فيه تحديد موقع الوثائق من خلال عمليات البحث عبر الإنترنت أمراً غير مألوف، فإن الاستشهاد بوثيقة البراءة التي تم العثور عليها إلكترونياً، كما هو الحال الآن بالنسبة لمعظم الوثائق، يتطلب مراجعة عدة أقسام من المعيار لضمان الامتثال. ولذلك تقترح الأمانة تحسين قابلية المعيار للقراءة من خلال عدد من المراجعات التحريرية، بما في ذلك إدخال عناوين واستبدال الأمثلة القديمة.

الحل المقترح

7. لمعالجة القضايا المبينة أعلاه، يقترح إنشاء مهمة جديدة في إطار برنامج عمل لجنة المعايير وتنشيط فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.14. ومن المقترح أيضاً أن تناقش فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.14 مختلف ممارسات المكاتب وإعدادات مراجعات مقترحة لمعيار الويبو ST.14 لكي تنظر فيها لجنة المعايير.

أهداف الاقتراح

8. يهدف إنشاء المهمة الجديدة وتنشيط فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.14 إلى تحقيق ما يلي:

- (أ) تحسين وضوح معيار الويبو ST.14 حسب الحاجة؛
- (ب) وتوسيع نطاق المعيار ليشمل توصيات بشأن الاستشهاد بالمواد المكشوفة غير المكتوبة والوثائق المترجمة آلياً؛
- (ج) وتحديث الأمثلة الواردة في معيار الويبو ST.14 لتغطية الأنواع الشائعة من الوثائق المستشهد بها في تقارير البحث في البراءات؛
- (د) ودعم المكاتب في تنفيذ المعيار.

المنافع المتوقعة

9. من شأن إضافة المهمة الجديدة إلى برنامج عمل لجنة المعايير وإعادة تنشيط فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.14 أن يسمح لفاحصي البراءات في المكاتب بتحديد أنواع الوثائق المستشهد بها حالياً في تقارير البحث في البراءات التي تقدمها المكاتب. ومن شأن هذا العمل أيضاً أن يساعد على إعادة فتح المكاتب، ولا سيما المكاتب التي لا تنفذ حالياً معيار الويبو ST.14. وسيوفر المعيار المنقح توجيهات واضحة ومحدثة تعكس التكنولوجيات الحالية وأفضل الممارسات؛ وتحسين الشفافية في استخدام الوثائق المترجمة آلياً؛ وتيسير النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالاستشهاد؛ وتعزيز المزيد من الاتساق بين المكاتب.

تقديرات التكلفة

10. لا يتوقع تخصيص ميزانية منفصلة، شريطة أن يتم العمل من خلال التعاون الإلكتروني والاجتماعات الافتراضية. وسيتم استيعاب نفقات الأمانة من أجل التنسيق وإعداد الوثائق والاستعراض والترجمة والنشر في حدود الموارد المتاحة.

الاحتياجات من الموارد

11. يتطلب العمل وقتاً من موظفي الأمانة للتنسيق والدعم الموضوعي والتحرير وإدارة الاجتماعات والترجمة والنشر. وسيدعى أعضاء لجنة المعايير والمراقبون إلى ترشيح خبراء ذوي خبرة مناسبة في فحص البراءات والمعلومات المتعلقة بالبراءات وممارسات الاستشهاد. تتحمل المكاتب والمنظمات المشاركة تكاليف مشاركة خبرائها.

المخاطر

12. والمخاطر الرئيسية هي عدم كفاية مشاركة الخبراء، والاختلاف بين الممارسات الوطنية والإقليمية وفي مجال معاهدة التعاون بشأن البراءات، وتكنولوجيات الترجمة الآلية المختلفة المستخدمة. ويمكن التخفيف من هذه المخاطر من خلال مشاركة واسعة من الخبراء، ونطاق محدد بوضوح، والتنسيق داخل فرقة العمل واللجنة المعنية بمعايير الويبو.

[نهاية المرفق والوثيقة]